جمع التكسير بين القاعدة والمثال

د. محمد أمين الروابدة *

ملخص

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية : هل كان في مخيلة العربي عند ذكره لجمع من جموع التكسير تلك التقسيمات التي نراها في كتب اللغة، والدلالة العددية فيما يتعلق بالقلة أو الكثرة ؟ وهل كانت هذه المقاييس ثابتة ناتجة عن استقراء كلام العرب: شعره ونثره، أم أن الأمر على خلاف ذلك ؟ وهل وظّفت هذه المعايير توظيفا دقيقا ، بحيث لم يخرج عنها إلا ما ندر من كلام العرب ، أو أن العرب استعملت البناء الموضوع للقليل في موضع الكثير والعكس صحيح ؟

* قسم اللغة العربية ، كلية الآداب، جامعة مؤتة.

An Analysis of Arabic Broken Plural

Dr. Mohammed amen " "Al- Rawabdeh

Abstract

This study attempts to answer the following questions:

1- Did the native speaker of classical Arabic have intuition about paucal and multal classification of the broken plural forms?

2- Was this distinction constant as a result of inferences made by the native speaker regarding Arabic poetry and prose?

3- were these distinctions use of precisely and systematically or that the Arab speakers used the Pascal for the mutual and vice versa ?

مقدمة:

اتخذ التعبير عن مفهوم الجمع في السلم التاريخي أساليب متنوعة يمكن حصرها في ثلاث وسائل:

1- ***الوسيلة الأولى:*** أنماط لغوية تدل على عناصر في الحياة تدل على الجمعية، لم يتصرف الإنسان في تغيير بنيتها، بعضها متداخل يمكن فرزه، مثل: خبز، تمر، شجر، وبعضها متداخل لا يمكن فرزه، مثل: ماء، هواء، ريح.

2- ***الوسيلة الثانية :*** اعتماد وسائط صرفية إضافية ، تتمثل في عملية الإلصاق بلاحقة " ات " لجمع المؤنث ولاحقة " ون " أو " ي ن " لجمع المذكر .

ربما كانتا لمطلق الجمع ، ثم استقلت كل واحدة منهما لجنس من الأجناس ثم عادت لاحقة " ات " لجمع كثير من المفردات، بعضها مذكر، وكثير منها مؤنث ، كما في : بيوتات ، رجالات .

3- ***الوسيلة الثالثة:*** التفجير الاشتقاقي الداخلي، مع المحافظة على الجذر الأساسي للمفرد.

في السلم التاريخي، يفترض أن تكون فكرة التفجير الداخلي المتمثلة في جمع التكسير أسبق وجوداً من فكرة الجمعية باللواحق، لسبب بسيط، وهو أن آليتها بسيطة لا تعدو أن تكون تغييرات في بنية الكلمة ليصار بها إلى جمع ، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي:" ونستطيع أن نقول إن جموع التكسير سبقت الجموع الصحيحة في اللغة العربية ، ذلك أن البحث المقارن في اللغات السامية الأخرى يدلناعلى هذا فقد احتفظت العبرية بعدة كلمات جمعًا يشبه ما ندعوه بصيغة منتهى الجموع [1].

ويقول في موضع آخر: " أما جمع التصحيح المذكّر، فالتزامه بالواو والنون، وبالياء والنون، إشارة إلى أنه أحدث عهدا من جمع التكسير، وذلك لأنه يشير إلى أن اللغة بدأت مرحلة جديدة تخضع فيها للقواعد المقرّرة متخلصة من الشذوذ وتعدد الألسنة " [2].

ويبدو أن العربي في هذه المرحلة بدأ يتطلع إلى رقي في التعبير، وصار يهتم في الخطابة بجمالية التأثير، (أدب الأذن) لا أدب العين إلا أنه وجد أن اللغة مقولبة في طبعها ، وأن الشعر- وهو أرقى أنواع الوسائل التعبيرية - لديه هو شعر كميّ إيقاعه محدود، الزيادة فيه كالنقص ، فكان جمع التكسير حاجة ملحة؛ ليقوم بوظيفة الجبائر العروضية ، لملء فراغات وخانات محدودة .

لقد وجد في جمع التكسير خاصية مطواعة تسمح للبنية أن تتوسع لملء الفراغ المناسب، وفقا للتصعيد الآتي:أسد، أُسْد، أُسود ، آساد، أساود ...

تعريف جمع التكسير:

تركز كتب اللغة في تعريف جمع التكسير على خاصية البناء ، وما يعتري المفرد من تغيّر حتمي عند إرادة الجمع ، ففي حين أن جمع التصحيح بشقيه هو سلامة المفرد من التغيّر في بنائه مع الاعتماد على إضافة لاحقة محدّدة ، كما فعل في التثنية ، نجد أن جمع التكسير تغيّر في بناء المفرد بالزيادة أو النقص ، أو بهما معا .

التغير الذي يصيب المفرد عند إرادة الجمع هو السبب في تسميته تكسيراً، فكأنه قد أصابه الكسر عند نقله من صيغة المفرد التى هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة.

يقول ابن السّراج: "هذا الجمع يسمى مكسراً؛ لأن بناء الواحد فيه قد غُيِّر عما كان عليه، فكأنّه قد كُسر؛ لأن كسر كلِّ شيء تغييره عما كان عليه. " (3)

وعَبّر بعضهم عن التغيير الذي يصيب المفرد عند الجمع بتغيير الآنية عند تكسيرها، قال: " إن قال قائل، لِمَ سميّ جمع التكسير تكسيراً ؟ قيل: إنما سميّ بذلك على التشبيه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها. " (4)

ويقول ابن يعيش: "وإنما قيل له مكسّر لتغير بنيته عما كان عليها واحده، فكأنك فككت بناء واحده، وبنيته للجمع بناء ثانيا ... وهذا التغيير يكون تارة بزيادة، وتارة بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف." (5)

وذكر برجستراسر أن هذه التسمية جيدة مصيبة فإنا نرى أنه كثيرًا ما يحرك في جمع التكسير حرف ساكن في المفرد ،أو يُسكّن المتحرك ، أو تُمدّ حركة مقصورة، أو تُقصّر ممدودة (6).

وسمّاه هنري فليش : التحول الداخلي، والجموع الداخلية (7) أي: الجمع الذي يعتمد على تغيير المصوتات (الحركات) داخل بنية الكلمة، مقابل الجمع الخارجي الذي يعتمد على إلصاق لاحقة الضمة الطويلة + النون في جمع المذكر، والألف والتاء في جمع المؤنث، مع بقاء نطق الكلمة على ما هي عليه في المفرد . (8)

ورأى أن الجمع الداخلي موجود بصورة فردية في شكل محاولات في اللغات السامية الجنوبية، وهي: العربية والحبشية. أما السامية الشمالية، فلا يوجد منه إلا بعض الأصول.(9)

القيمة العددية لجمع التكسير:

وأمَّا من حيث القيمة العددية، فقد قسموا جمع التكسير إلى قسمين: جموع قلة، وجموع كثرة. وتذكر كتب اللغة أن أبنية القلة أربعة : أفعُل ، وأفعال ، وأفعِلة وفِعلة ، وتُجمع على أنها لعدد من الثلاثة إلى عشرة ، [10] أما أبنية الكثرة، فقد ذكر ابن هشام أنها ثلاثة وعشرون وزنًا، وهي للعدد من عشرة إلى مالا تناهى من العدد ، قال " وله سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة ... وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة " [11] وتجاوز بعضهم [12] حتى ليبدو من تصفح ما كتب عن هذا الجمع أنّ الهمَّ الأكبر هو في حصر أوزان هذه الجموع، من خلال الرجوع إلى معاجم اللغة، وأمهات الكتب على اختلاف المدارس والاتجاهات، ومحاولة الظفر بوزن جديد ينضاف إلى تلك التي نص عليها العلماء من قبل .

وعلى الرغم من كثرتها وتعددها إلا أنها عند بعضهم قليلة إذا قيست بأبنية المفردات في اللغة ، فقد ذكر بعضهم عند حديثه عن مسوغات تكثير أبنية جموع التكسير، وأسبابه أن جموع التكسير في العربية على الرغم من تعدُّدها وكثرتها، تعدُّ قليلة بالإضافة إلى ما للمفرد من أبنية، لو رغبنا في تحقيق أمن اللبس ، وتخليص العربية من الغموض والتعمية تماما ؛ لأن مظاهر ثرّة من مظاهر اللبس فيها تبدو بجلاء هنا وهناك ، وأن العرب كانوا على حق في تكثير هذه الأبنية ؛ ليحافظوا على دلالاتها المختلفة بالإيماء إلى أبنية مفرداتها. " [13] وكأن الخلل في جموع التكسير يكمن في أبنيتها وعددها ، الأمر الذي أبعدهم – في ظني – عما يجب أن يبحثوا فيه ، وهو أسباب هذا التعدد في هذه الجموع المتعدّدة ، وهل كان الأمر مرتبطا بالعدد ودلالته ، فانصب التفكير على ما يرمز إليه كلّ منهما عدديا ؟ وهل صحيح أن منتج اللغة عند استحضار المعاني التي يقصدها في كلامه متضمنة صورة الجمع ووجوهه كان في ذهنه ربط بين هذا البناء ودلالته العددية، مفترضا دلالة ذلك عند من يتلقى الكلام ويظنه فيه، وأن هذا الأمر يتضح مزيد اتضاح عند اختيار جمع معين بدل جمع آخر، أم أن الأمر على خلاف ذلك، فلا يتغير في الأمر شيء يبقى منتج اللغة والمتلقي على اتصال بالمعنى المقصود لديهما؟

أنماط جموع التكسير :

يلاحظ أن هناك نمطين مختلفين فيما يخص البناء:

1- نمط ضيّق مقتصر على البناء المجرد مع الاعتماد على الحركة وسيلة وحيدة للتفريق بين المفرد والجمع، مثل: أسَد ← أسْد .

2- نمط موسع ، يعتمد على الزوائد أو اللواصق في بناء الجمع مثل : أشقياء في جمع : شقيّ . وقضبان في جمع : قضيب ، وصنوان في جمع :صنو .

كما نجد تحويرات في بنية الاسم للخروج بجمع، منها:

أ- تحوير في مكان الأصوات بإبدال صوت مكان آخر، مثل : ثور: ثيرة . وكبير:كُبار. وبالعكس حمار :حمير .

ب- تحوير يقوم على إطالة صوت من أصوات المدّ، مثل: جَمَل: جمال وجبل:جبال.

ج- تحوير يقوم على تفجير داخلي غير نمطي، تكاثرت أشكاله، وتعدّدت صوره بطريقة مدهشة مثل: قاض: قضاة.

د. تحوير يقوم على تقصير الحركة، مثل: كتاب: كُتب. وخادم: خَدَم. وبالتشديد علاوة على التقصير، كما في: ساجد: سُجّد. ومن تحريك الساكن: حَلقة: حَلَق، وقطعة: قِطَع، وأمّة:أمم[14].

يحكم هذه التغييرات مبدأ السهولة في التركيب الجديد أحيانًا، يصحبه سهولة في النطق لاعتماد جلّه على إطالة أصوات المدّ وسطاً أو آخرًا.

الحاجة إلى جمع التكسير :

في اللغة قوالب متعدّدة موروثة لها خواص معينة حاول القدماء المحافظة عليها، منها: قالب الخطابة وما سمع عن العرب من النثر، وقالب الشعر، وهو القالب الأكثرشيوعا في الشواهد اللغوية، والأكثر حاجة إلى مفردات لها خاصية معينة تحكمها أوزان الشعر وقوالبه.

نجد عند استقرائنا للجمع الموروث أن جمع المذكر السالم له خاصية معينة لايمكن الخروج عليها ، ولجمع المؤنث السالم خاصية معينة – أيضا – لا يمكن الخروج عليها ، أما جمع التكسير، فهو وإن كانت له خاصية تختلف عنهما، وهي تفكيك الكلمات كيفما اتفق بدون منهجية معينه في الأعم الأغلب ، وإن حاول العلماء أن يجدوا لبعضها قواعد وأقيسة معينة ، إلا أنها خاصية مطواعة يجد الشاعر فيها مادة يستطيع التصرف بها لسد حاجة من حوائجه الملحّة، وأقصد بذلك: خانات فارغة النص الموروث بحاجة إليها لا تخضع لمنطق معين، وقواف محدّدة يلتزمها الشاعر لا يستطيع الخروج عليها .في قول الفرزدق: [15].

وكومُ تنعمُ الأضياف عيناً وتصبح في مباركها ثقالا

فقد استعمل " الأضياف " بدلاً من الضيوف، لا للدلالة، وإنما لأنه وجد أن "الأضياف " دون الضيوف، هي التي تقيم الوزن المطلوب . ومثل ذلك في قول كثيّر عزة :[16] .

فكم من يتامى بُؤس قدَ حَبرتُها　　　وألبستها من بعد عُرْي ثيابَها

فذكر في جمع بائس: بُؤّس، ولم يقل بؤساء، وذكر في جمع ثوب: ثياب ولم يقل: أثواب، للحاجة نفسها.

وقوله: [17]

فقد قُثنَ مُلتجّاً كأنّ نئيجه　　　سعالُ جَوٍّ أعيت عليه الطبائب

فجاء بجمع طبيبة على : طبائب ، ولم يقل : أطباء .وقوله: [18]

وإنّ طلابي عانساً أمَّ ولدة　　　كممّا تُمنيني النُّفوسُ الكواذبُ

فجاء بجمع كاذبه على كواذب، ولم يقل: كَذَبة ، مثلا ، كما نجده يستعمل في جمع أكمة : آكام ، يقول :[19].

تَذكّرت سُعدى والمطيُّ كأنّهُ　　　بآكام ذي ريطٍ غطاطٍ قواربُه

بينما يذكر خفاف بن ندبة في الأصمعيات في جمع أكمة : أكْم يقول: [20]

علا الأكمَ منه وابلٌ بعد وابلٍ　　　فقد أرهقت قيعانُه كلّ مُرهق

لا لشيء، إلا لأنه وجد أن الخانة تتطلب هذه المقاطع الموجودة في " الأكم " لا الموجودة في " الآكام ".

في قول خفاف بن ندبة أيضًا :[21]

وأبدى شهور الحج منها محاسناً　　　ووجها متى يحلل له الطيبُ يشرق

فقد جاء بجمع " شهر " على وزن من أوزان جموع الكثرة ، وهو وزن " فعول " مع أن أشهر الحج هي أربعة : محرم وذو القعدة وذو الحجة ،وواحد فرد، وهو: رجب، كما في قوله تعالى :" الحج أشهر معلومات" [22] وهذا متفق مع الدلالة العددية لوزن " أفعل " فهل نُخطئ خفافا؛ لأنه استعمل " شهور " بدلاً من " أشهر " أم نقول : إن " شهور " جبيرة عروضية لتصحيح الوزن الشعري، دون النظر إلى الدلالة العددية .

وهذا مما تمتلئ به خزانة الأدب بحيث يُعَدُّ نمطا مقيسا يغنينا عن تتبعه في مظانه المختلفة ذلك من العودة ثانية إلى ما ذكرنا من أشعار، والنظر إلى ما

ورد فيها من جموع، وما تحمله من دلالة.

ولا تقلّ القافية عن الوزن الداخلي للقصيدة في تقييد حركة الشاعر، فقد عمّ نظامها بين الناس في جميع الأمصار والأعصار، وكان الشعراء أكثر خضوعا وإذعانا لسلطانها، فالإخلال بها معيبة، ونقيصة ، تنزل بصاحبها، وتحطه عن درجة أقرانه؛ ولذلك كان حريصا على أن يلتزمها، ولا يتعداها.

فيما يلي مُقطّعتان لشاعرين من شعراء العرب، الأولى في خمسة أبيات، لمهلهل، في حرب البسوس، ينعى فيها أخاه كليبا وهي : [23].

يا حار لا تجهل على أشياخِنا ... إنا ذوو السّورَات والأحلام
ومنّا إذا بلغ الصبيُ فطامه ... ساس الأمور وحارب الأقوام
قتلوا كليباً ثم قالوا: اربعوا ... كذبوا وربِّ الحلِّ والإحرام
حتى نبيد قبيلة وقبيلة ... يمسحن عرض ذوائب الأيتام

والأخرى قالها : أبو النشناش النهشلي وهي في ثمانية أبيات :[24].

وسائلة أين الرحيلُ وسائلٍ ... ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه؟
وداوية يهماء يخشى بها الرّدى ... سرت بأبي النشناش فيها ركائبه
ليُدرك ثأراً أو ليُدرك مغنماً ... جزلاً وهذا الدهرُ جمّ عجائبه
إذا المرء لم يَسرح سواما ولم يُرح ... سواما ولم تعطف عليه أقاربه
فالموت خير للفتى من قعود ... فقيراً ومن مولى يدبُّ عقاربه
ولم أر مثل الهم ضاجعهُ الفتى ... ولا كسواد الليل أخفق طالبه
فمت مُعدماً أو عِش كريماً فإنني ... أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه
ولو كان شيء ناجيا في منيّةٍ ... لكان أثير يوم جاءت كتائبه

الأولى تضمنت جموع تكسير بعضها للقلة، وبعضها الآخر للكثرة، فمن جموع القلة: " أشياخ " " أحلام " و " أقوام " و " أيتام " وكلها على وزن أفعال. ومن جموع الكثرة : " سيوف " " خدود " " حواسر " " ذوائب " ، والتزمت ثلاثة أبيات منها هي : الأول ، والثاني، والخامس، بوزن من أوزان القلة، وهو وزن " أفعال " مع أن الحديث كله يدور حول الكثرة في العدد والعُدة .

أما المقطّعة الأخرى فلم تحتو على جمع من جموع التكسير ما خلا القافية

خمسة أبيات من الثمانية قافيتها جاءت جمعا من جموع التكسير الدالة على الكثرة.

تعدّد أشكال جموع التكسير :

لقد تكاثرت الأشكال، وتعدّدت الصور بصورة مدهشة [25]، بحيث يحار المرء في تقنين ذلك تقنيناً محكماً، والخروج ببعد يستطيع من خلاله أن يقرر شيئاً.

نلحظ في أحايين كثيرة تعدد جموع كثير من الكلمات، كما نلحظ التزام العرب بجمع كلمة جمعاً واحداً، سواء أكان للقلة أم للكثرة؛ فيتوقف المرء أمام ذلك، محاولا البحث عن سبب يقتنع به فلايجد إلا ترديد كلمات من سبق. تَردُ عليه أحيانا إجابات متناغمة مع طبيعة هذه اللغة، ذات الفروع المتشعبة، والأصول المتعدّدة، والتي جعلتها في حركة دائبة.

وتتراءى أمام ناظريه في الجانب الأخر إفلات هذه الجموع من قوالب معينه، تؤول إليها الكلمات في بداياتها الأولى ، فتحت الباب أمام منتج اللغة أن يأتي بجموع حسبما اتفق ، دون مراعاة لقاعدة ، أو خوف من قياس، أو وجل من أن يكون هذا الجمع مخالفا لما قالته العرب ، وإلا فما الذي جعله – مثلا – يجمع اسم الشهر المعروف رمضان على : رمضانات ، أرمضة ، أرامضة ،أراميض ، رماضي ، رماضين ، أرمض ، رمضانون . ويقول في جمع السبت، أحد أيام الأسبوع : أسبُت ، سُبوت ، أسبات ، أسابيت [26] .

ويجمع " نجد " على : أنجُد ، وأنجاد ، ونُجاد ، ونُجود ، ونُجْد. [27] والشيخ " يجمع على: شِيخَة، ويجمع على: شيوخ، ويجمع على: أشياخ ... والحَبُّ ، وتعني المحبوب، تجمع على : أحباب ، وحبّان ... وحبوب وحِبَبَة ، والرغيف يجمع على : رُغْف ورُغْفان ، وأرغفة . " [28] .

إنّ نظرة في جمع ما كان على وزن " فَعْل " مما ورد في كتب اللغة ، كمقياس لغيره من الأوزان، تدلنا دلالة قاطعة على مدى تعدّد أشكال هذه الجموع، وكثرة صورها، ومدى سعتها. فالمسموع في قلة " فعْل " في غير الأجوف على: " أفعال " كأنف وآناف ، وفي كثرته على :" فِعلان " كجحشان ورئلان [29] وفُعلان: كظُهران وبُطْنان ،وفِعلان بالكسر أقلهما، وفِعلة :كغِردة في غرْد ،وهو الكمأة ، وكذا: جيأة، وفقعه في : جَبء وقع للكمأة أيضا " وفُعُل :" كسُقُفُ ودُهُن، ثم ذكر سيبويه أن القياس في " فَعل " غير ما ذكر يعلم بالسمع ،فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع :" فَعْل " إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسى، فلا عليه أن يجمعه عليه، وإن لم يسمع . [30].وفي الجانب الآخر من الذي أعطى الحقّ لمحقق كتاب الأصمعيات- مثلا- في تحطئة صاحب الخزانة في جمع :" قِلْذة " على"قَلَذات "، غير القياس على بناء اشتهر أكثر من غيره ؟ ، فيقول :

"وهو فيما يبدو لنا خطأ؛ فإن جمع: فِلِذ أفلاذ، وجمع: فَلذة : فِلَذ ، مثل: سِدْرَة وسِدَر ." [31].

أمامنا نحن المتلقين لهذه اللغة البنية الصرفية، والدلالة العددية في جمع التكسير، وكما قلنا، فإن البنية الصرفية وضعها العلماء للتمييز بين جمعي القلة والكثرة، والدلالة العددية، للإشارة إلى أن جمع القلة ما دلّ على عدد من الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة ما دل على ما فوق العشرة إلى مالا تناهى من العدد، فهل كانت هذه المقاييس ثابتة ناتجة عن استقراء لما ورد عن العرب شعراً أو نثراً ؟ وهل القيمة العددية للجمع أمر حاسم عند استقراء بعض صيغ جموع التكسير ؟ وهل وُظّفت هذه المعايير توظيفاً دقيقاً . بحيث لم يخرج عنها إلا ما ندر من أمثلة العرب ؟ أم أن الأمر على خلاف ذلك ؟ فاستعملت العرب البناء الموضوع للقليل في موضع الكثير ، والعكس صحيح ، وأن الجموع كما يقول ابن يعيش :" قد يقع بعضها موضع بعض ، ويستغنى ببعضها عن بعض " [32] أو كما يقول ابن السّراج : " ويتوسعون فيها، فمنها ما يستعمل في غير بابه ، ومنها ما يقتصر به على بناء القليل عن الكثير ، والكثير منها ما يستغنى منه بالقليل عن الكثير ، فالذي يستغنى فيه بناء الأقل عن الأكثر، فنجده كثيرا ،والاستغناء بالكثير عن القليل، نحو: ثلاثة شسوع ، وثلاثة قروء " [33].

وهو يقصد بذلك قوله تعالى: "والمطلقات يتربصّن بأنفسهن ثلاثة قروء [34] فقد حلّت صيغة "فُعول " في قولة "قُروء " وهي من أوزان الكثرة محل "أقرُؤ " بوزن "أفعُل" الدالة على القلة، تمييزا للعدد " ثلاثة" .وللخروج من هذا المأزق رأى ابن السّراج أن القياس يتطلب أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة، من منطلق عددي؛ "لأن القليل داخل في الكثير." [35] فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا فصل بينهما أصلا، إذا كانت النصوص المستقراة لا تقبل ذلك؟

وسمّاه عبد الغني الدّقر: "النيابة استعمالا" قال: "وقد يغني أحدهما عن الآخر استعمالا، ك "أقلام" قال تعالى : "من شجرة أقلام"[36] فاستعمل جمع القلّة، مع أن المقام للمبالغة والتكثير والعكس ، نحو: " ثلاثة قروء" [37] ... مع أن المراد القلّة،ويسمى هذا: بالنيابة استعمالا." [38]

إن كثرة تبادل صيغ جموع التكسير فيما ورد عن العرب، وفي آي الذكر الحكيم، يدل دلالة قاطعة على أن القليل والكثير لم يكن في مخيلة العربي، وأن السياقات اللغوية وحدها هي الدالة الأكيدة على الكثرة والقلة.وهي التي تدفع المتكلم أيضا إلى استخدام جمع قلة حينا، وجمع كثرة حينا آحر .

في بيت حسان بن ثابت :

لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

قالوا: وكان حقه أن يستعمل: السيوف، موضع: الأسياف والجفان بدل الجفنات" [39].

وجاء في كتاب المحتسب " كان أبو علي ينكر الحكاية المروية عن النابغة ، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره، وأنه صار إلى قوله :

لنا الجفنات ...

قال له النابغة : لقد قللت جفانك وسيوفك .

قال أبو علي (هذا خبر مجهول ، لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول ((وهم في الغرفات آمنون)) [40] ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاثة إلى العشرة " [41] .وكذلك ليس المراد بقوله تعالى((إن المسلمين والمسلمات)) [42] العشرة فما دونها وإنما الإخبار عن هذا الجنس قليله وكثيره)؛ [43] ؛ فالجمع السالم يدلّ ببنائه على الكثرة أو القلة كما هو معلوم .

وعقد الزركشي في البرهان فصلا سمّاه "وضع جمع القلّة موضع الكثرة"[44] ذكر فيه مجموعة من الآيات ، وعلل وجود ذلك بقوله : "لأن الجموع يقع بعضها موقع بعض ؛لاشتراكها في مطلق الجمعية ، كقوله تعالى: ((وهم في الغرفات آمنون)) [45] ...وغرف الجنة لا تحصى. وقوله: ((هم درجات عند الله)) [46] ورُتَب الناس في علم الله أكثر من العشرة لا محالة". ثم أعقب ذلك في بعض تنبيهاته بقوله: "ومن المشكل قوله تعالى: ((فيضاعفه له أضعافا كثيرة)) [47] فإن "أضعافا" جمع قلة، فكيف جاء بعده كثرة؟ " [48] وجاء بنظائر كثيرة على ذلك منها قوله تعالى: ((من كل الثمرات)) [49] لإمكان : الثمار ، وليس رأس آية . ومنه: ((آيات محكمات)) [50] لإمكان "آي"، ولا يقال: إنه لطلب المشاكلة ، فقد قال تعالى بعده : ((وأخر متشابهات)) [51] فدل على عدم المشاكلة لإمكان:أخريات. وكذلك قوله: ((تجري من تحتها الأنهار)) [52] ، وليس رأس آية، ولا فيه مشاكله ،لإمكان :الأنهر ." [53] يقول الدكتور إبراهيم أنيس معلقا على قول حسّان الفائت " نرى كلّ هذا في كتب النحاة ، ونمرّ به مرور الشاكّ في صحته ، أو مطابقته للأسلوب العربي ، فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات : ((وهم في الغرفات آمنون)) ((إنّ المسلمين والمسلمات)) ((ثلاثة قروء)) مما يبرهن أنّ فكرة اختصاص القلّة بصيغ ، والكثرة بصيغ ، لم تكن من الظواهر الملتزمة في اللغة العربية، وليس يشفع للنحاة قولهم في نهاية الحديث

عن صيغ القلّة والكثرة : إنّ العرب قد تستعمل هذه مكان تلك، أو العكس لحكمة ما ؛ لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه." (54)
ثم هل كان في مخيلة امرئ القيس تلك الدلالة العددية عندما قال:(55)

وليل كموج البحر أرخى سُدوله　　　عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

فدلّ على كثرة الهموم بقوله " أنواع " وهي على وزن من أوزان جموع القلة. ولا يمكن لنا أن نفسر دلالة " أنواع " على الكثرة بأنه لم يرد لمفردها إلا هذا الوزن من الجموع بل لابد من القول إن " أنواع " يحتمل القلة والكثرة ،وهنا دلت على الكثرة لسببين الأول: ارتباطها بهموم، والآخر: أن السياق كلّه يدل على ذلك. وهل كان في مخيلة عمرو بن معد يكرب تلك الدلالة أيضا وهو يتغزل بقوله: (56)

وأبكارٍ لهوت بهن حينا　　　نواعمُ في أسرَّتها الرّدوعُ

أمسِّي حولها وأطوف فيها　　　وتعجبني المحاجر والفروع

وهل يمكن لنا أن نتمثل معنى هذين البيتين إذا التزمنا بمبدأ القلة والكثرة في الجموع الواردة فيه: أبكار، نواعم، محاجر، فروع ؟

ونرى في الجانب الآخر مفردات وردت في اللغة يكتفى في جمعها ببناء القلة فقط ، ومفردات أخرى يكتفى في جمعها ببناء الكثرة فقط ، يقول الأنباري: " قيل:إنما جاز أن يكتفى ببناء القلة عن بناء الكثرة نحو: قلم وأقلام، ورسن وأرسان، وأذن وآذان..وأن يكتفى ببناء الكثرة عن القلة، نحو: رجل ورجال، وسبع وسباع .. لأن معنى الجمعية مشترك في القليل والكثير، فجاز أن ينوى بجمع القلة جمع الكثرة؛ لاشتراكهما في الجمع. " (57)

وفي هذا المعنى يقول ابن مالك :

أفعِلَة أفْعُلٌ ثم فِعْلَة　　　ثُمّتَ أفعال، جموع قلة

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي　　　كأرجل، والعكسُ جاء، كالصّفي

قال ابن عقيل : "قد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن بعض أبنية الكثرة ،كرجل ورجال، وقلب وقلوب، (58) فأقلام وآذان – مثلا- وهما لجمع القلة ،لم تجمع على صيغة من الصيغ الخاصة بجمع الكثرة . ورجال وقلوب في القلة والكثرة، مع أن صيغتي : فِعال وفُعول، من الصيغ الغالبة في الكثرة ، فاكتفوا بهما في الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا: رجلا وقلبا، على صيغة القلة." (59) .

يقول شوقي ضيف:"ولو أنه ثبت في سليقة العرب القدماء أن صيغ جمع التكسير موزعة بين صيغ قلة وكثرة ، لأضافوا إلى صيغ الكثرة الأولى [60] صيغا للقلة ، ولصيغ القلة الثانية [61] صيغا للكثرة ولكنهم لم يصنعوا ، مما يدل على أنه لم يثبت شيء في الإحساس بذلك في فطرهم وسلائقهم ."[62]

إن استعمال القليل في موضع الكثير، والعكس جائز عند البلاغيين، ويكون عندهم من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكلية أو الجزئية، واستعماله مطرّد. [63] حيث يوجد في العربية شواهد كثيرة "وضع فيها ما يسمى بجمع القلة موضع جمع الكثرة أو العكس إذ استغنى بأحدهما عن الآخر لنكتة بلاغية في الغالب ، والقول نفسه في الاستغناء بهما عن جمعي التصحيح ، أو العكس وأن فيها شواهد أخرى وضع فيها المفرد موضع الجمع أو العكس لنكتة بلاغية أيضا . " [64] .وقد أنكر شوقي ضيف أن يكون ذلك لنكتة بلاغية ، قال: "ولا مرجح يسوغ أن يقال إنها تستعمل تارة استعمالا حقيقيا وتارة استعمالا مجازيا. " [65]

ركّز بعضهم على القرينة والسياق، لا البنية الصرفية وعدّها وسيلة من وسائل معرفة مدلول الجمع فكثيراً ما يصرف السياق جمع القلة إلى جمع الكثرة. [66] في قوله تعالى((وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين)) [67] فـ " الأنفس " و " الأعين " من أبنية جموع القلة ، لكن السياق يوضح أنهما يدلان على الكثرة ، وكذلك قوله تعالى: ((هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجنة في بطون أمهاتكم)) [68] فإن (أجنّة) بوزن" أفعِلة " من أبنية القلة ، لكنه في الآية يدل على الكثرة .وملمح السياق أيضا في قوله تعالى : ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)) [69] فأضاف الثلاثة إلى: القروء ، وهو جمع كثرة ، ولم يضفها إلى: أقراء، التي هي: جمع قلة ، قال الحريري: "المعنى : لتتربّص كل واحدة منهن ثلاثة أقراء، فلمّا أسند إلى جماعتهنّ ثلاثة ، والواجب على كل فرد منهنّ ثلاثة؛ أتى بلفظ "قروء" ؛ لتدلّ على الكثرة المرادة ، والمعنى الملموح ." [70]

وأضاف بعضهم دلائل أخرى " كأن تسبقه (أل) " الدالة على تعريف الجنس " [71].كقوله تعالى: ((وأحضرت الأنفس الشّح)) [72] وقوله: ((ربنا اغفر لنا ذنوبنا وكفرّ عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار)) [73] وقوله: ((وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة)) [74] وقوله: ((يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور)) [75] فكلمات "الأنفس"و"الأبرار" و"الأفئدة" "الأعين" بصيغ جموع القلة وجعلتها " ال" الاستغراقية دالة على الكثرة المفرطة . [76] .

أو أنه يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة)) [77] وكقوله تعالى: ((يوم ترى

المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم.)) [78] وقوله تعالى : ((ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم)) [79] وقوله تعالى : ((وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله.)) [80] فالكلمات: " أنفسكم " " وأيديكم " " وأيمانكم " " وألسنتكم " " وأنفسكم " بصيغ جموع القلة، وقد أكسبتها الإضافة الدلالة على الكثرة.

ويبدو من خلال الدلائل المتعددة التي ذكرت أن الهدف الأساس منها هو محاولة إيجاد وسائل أخرى تشير إلى الدلالة العددية، غير التقسيم الجبري لأبنية القلة والكثرة الذي نجده في كتب اللغة؛ لعدم اطّراده.

ونلحظ اضطراب الأقوال في مفردات بعض جموع التكسير " فالأساطير جمع: الأسطورة ، كما جاء في لسان العرب [81] وهي أيضا جمع: الأسطارة ، ومعناها : الترهات ، وكان الأخفش يقول : قال بعضهم : واحدها: أسطورَة ، وقال آخرون : اسطارة ، وقال آخرون : أساطير جمع: أسطار، وأسطار جمع: سطر، وقيل: إسطير قال : ولا أراه إلا من الجمع الذي ليس له واحد . " [82]

وقال أبو عبيدة : جُمِعَ : سطر على: أسطُر: ثم جمع : أسطر على : أساطير، وهذا باب جمع الجمع ، كالرجال والجمالات والأقاويل والبيوتات . [83] وقد جاء في كتب اللغة جموع لا واحد لها مثل : العباة بيد، والمذاكير، والأبابيل، وقد ذكر لأبابيل ثلاثة مفردات : إبيّل وأبوّل وإبّالة . [84]

وأحيانا يأتون بجموع كسّرت الآحاد عليها واللفظ فيها واحد؛ مما يؤكد أن العناية بواحد جمع التكسير غير واقعة ، وأن السياقات اللغوية تلعب الدور الأساس في الدلالة العددية، من ذلك ما حكاه سيبويه [85] في قولهم :((ناقة هِجان، ونوق هِجان ، ودرع دِلاص ودرع دِلاص وأدرُع دِلاص [86] وقالوا ... في جمع شِمال، وهي الخليقة والطبع : شِمال ... وقالوا في تكسير الفُلك: الفُلك فكسروا: فُعْلا على فُعْل، فمجيء الجمع على لفظ الواحد، يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال، ومتقدم ومتأخر الكلام. [87]

وأخيرا في الموروث عن العرب في اختيارات الأصمعي نلحظ ورود جموع كثير من الكلمات في بيت واحد من الشعر، بعضها من أوزان القلة، وأخرى من أوزان الكثرة ، منها قول عوف بن عطية التيمي: [88]

وتشربُ أسآر الحياض تَسوفُها ... وإن وردت ماء المريرة آجما

أتأكل أشباه المغازل ذمَّتي ... ولمّا تكن فيها الرِّباب عَمَاعِمَا

وقول سوّار بن المُضَرَّب [89]:

نَعَشَتْ به أزمّة طاويات ... نواجٍ لا تبين على اكتنان

تُثيرُ عوازبَ الكُدريِّ وَهنا ... كأنّ مزاجَها قُمرُ الأفاني

وقول أسماء بن خارجة: (90)

أو لم تجرّبني العواذل أو ... لم أبلُ مـــن أمثالهـا حَسبي

ما ضرّها أن لا تُذكّرَني ... عَيشَ الخيــام ليالــي الحبّ

ما أصبحت في شرٍّ أخبية ... ما بين شرق الأرض والغرب

عرف الحسان لها جُويرية ... تسعى مع الأتراب في أتب

وقول أعشى باهلة : (91)

وتفزعُ الشولُ منه حين يفجئوها ... حتى تَقَطّع في أعناقها الجررُ

وقول مُهلهل: (92)

وَيَقُمنَ ربّاتُ الخدور حواسِراً ... يمسَحنَ عَرضَ ذوائب الأيتام

وقول علباء بن أرقم بن عوف : (93)

أمِن أجل كبش لم يكن عند قرية ... ولا عند أذواد رتاع ولا غنم

وقول عمرو بن معد يكرب : (94)

وأبكار لهوت بهن حينا ... نواعم في أسرّتها الرّدوع

وغيرها من الأبيات التي حفلت بها الأصمعيات، وغيرها من دواوين العرب، مما ذكر في ثنايا البحث . فهل كان في مخيلة هؤلاء الشعراء تلك التقسيمات الفنية التي نراها في كتب اللغة ، والقيم العددية المتعلقة بالكثرة والقلة، أم أن الأمر – كما يبدو للعيان – على خلاف ذلك ، وأن السياقات اللغوية هي الركيزة الأساس في تلمس دلالة هذا الجمع على القلة أو الكثرة ؟

إن الأخذ بهذا المبدأ يغنينا عن التأويلات، ويبعدنا عن التمحل في تلمس تلك الفروقات العددية في الأوزان، ومحاولة تبرير هذا الاستخدام، أو ذاك، بمبدأ ربما يطلق على طائفة مما ورد عن العرب ، لكننا لا نستطيع أن نجعله قياسا مطرداً .

الهوامش

1- فقه اللغات المقارن ص 97.

2- نفسه ص 111.

3-الأصول في النحو 429/2 .

4- أسرار العربية ص54.

5- شرح المفصل 6/5 وانظر : النحو الوافي ص 626.

6- التطور النحوي للغة العربية ص 109.

7- العربية الفصحى ص 66.

8- نفسه هامش (1).

9- العربية الفصحى ص 66 . وانظر : فقه اللغات المقارن ص 95 ومدخل إلى اللغات السامية المقارن ص 124 و 152.

10- انظر : من أسرار اللغة ص153.

11- أوضح المسالك 267/2.

12- الكتاب 567/3 وما بعدها ، وتيسيرات لغوية ص 59 والعربية الفصحى ص 66.

13- جموع التكسير في العربية ، كثرة أبنيتها وتعددها ص 7

14- التطور النحوي للغة العربية ص 109 وانظر : معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص 202.

15- لسان العرب مادة : (نعم) والكوم : القطعة من الإبل . وناقة كوماء : عظيمة السنام طويلته.

16- الديوان ص28.

17- نفسه ص 13 .

18- نفسه ص 31.

19- نفسه ص 31 .

20- الأصمعيات 25/2.

21- نفسه 22/2 .

22- البقرة آية 197.

23- الأصمعيات 156/2.

24- نفسه 118/2-119.

25- العربية الفصحى ص 66.

26- دراسات في فقه اللغة 335-336.

27- لسان العرب ، مادة : نجد.

28- فقه اللغة المقارن ص 95.

29- جمع (رأل) وهو ولد النعامة ، اللسان ، مادة : رأل .

30- انظر في ذلك : الكتاب 176/2-177 والمقتضب 195/2-196 .

31- الأصمعيات 91/2 هامش رقم 24.

32-شرح المفصل 10/5.

33- الأصول في النحو 430/2 ، وانظر : الكتاب 179/2 ، وعلل النحو ص 696 ، وشرح الشافية 93/2 وارتشاف الضرب 16/2، وشرح المفصل 25/2 .

34 البقرة آية 228.

35- الأصول في النحو 430/2 وانظر : ارتشاف الضرب 409/1.

36- لقمان آية 27 .

37- البقرة آية 228.

38 معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص 202 .

39- شرح المفصل 10/5 وانظر: المقتضب 188/2.

40-سبأ آية 37.

41- المحتسب 188/1، وانظر : البرهان في علوم القرآن 418/3.

42- الأحزاب آية 35.

43- شرح المفصل 10/5.

44- البرهان في علوم القرآن 416/3.

45- سبأ آية 37.

46- آل عمران آية 163 .

47- آل عمران آية 163.

48- البرهان في علوم القرآن 418/3-419.

49- البقرة 266.

50- آل عمرآن 7.

51- آل عمران 7.

52- البقرة 25 .

53- البرهان في علوم القرآن 3/418-419 .

54- من أسرار اللغة 153-154.

55- شرح المعلقات السبع للزوزني 34 .

56- الأصمعيات 2/156.

57- أسرار العربية ص 358.

58- شرح ابن عقيل 2/465-466.

59- النحو الوافي ص 629.

60- يقصد أوزان : فُعُل ، مثل: كُتُب ، وفُعول ، مثل: قلوب ، وفِعال، مثل : رجال.

61- يقصد أوزان: أفعال، مثل: أعناق ، وأفعلة ، مثل: أفئدة ، وأفعُل، مثل: أرجل .

62- تيسيرات لغوية ص 60.

63-النحو الوافي ص 629.

64- جموع التكسير في العربية ، كثرة أبنيتها وتعدّدها ص 3 .

65- تيسيرات لغوية ص 63 .

66 النحو الوافي ص 627 .

67- الزخرف 71 .

68- النجم 32.

69- البقرة 228 .

70- البرهان في علوم القرآن 22/4.

71-جامع الدروس العربية 28/2.

72-النساء 128.

73-آل عمران 193.

74-النحل 78.

75-غافر 19.

76-تيسيرات لغوية ص63.

77-التحريم 6.

78-الحديد 12.

79-الروم 22.

80- البقرة 110.

81- اللسان ، مادة : سطر.

82- سر صناعة الإعراب ص 610.

83- اللسان مادة : سطر.

84- فقه اللغة المقارن ص 106.

85- الكتاب 209/2.

86- أي : برّاقة .

87- سر صناعة الإعراب 611-612.

88- الأصمعيات 168/2.

89- نفسه 242/2.

90- نفسه 49/2.

91- نفسه 89/2.

92- نفسه 156/2.

93- نفسه 158/2.

94- نفسه 173/2.

مصادر البحث:

1- الإستراباذي ، رضي الدين : **شرح شافية ابن الحاجب** . تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزخراف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد بيروت 1962.

2- الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، **الأصمعيات** . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون . دار المعارف بمصر الطبعة السابعة 1993 .

3- ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ، **أسرار العربية** . تحقيق : محمد بهجت البيطار دمشق 1957 .

4- الأندلسي . أبو حيان النحوي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى 1998.

5- برجشتراسر ، **التطور النحوي للغة العربية** ، أخرجه وصححه وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي ، مصر ، 1982

6- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، **سر صناعة الإعراب** . تحقيق : حسن هنداوي دمشق 1985.

7- ابن جني أبو الفتح عثمان. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** . تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين القاهرة 1386هـ.

8- حسن – عباس . **النحو الوافي** . دار المعارف ، الطبعة الثالثة .

9- الحموز . عبد الفتاح . **جموع التكسير في العربية ، كثرة أبنيتها وتعددها** . مخطوطة المؤلف ، تحت الطبع .

10- الدقر ، عبد الغني ، **معجم القواعد العربية في النحو والتصريف** ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، دمشق ، بلا تاريخ.

11- الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبدا لله ، **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، وآخرين، دار المعرفة ، بيروت الطبعة الثانية 1994 .

12- الزوزني – أبو عبد الله الحسين بن أحمد – **شرح المعلقات السبع** . دار الجيل ، بيروت . بلا تاريخ.

13- السامرائي . د . إبراهيم – **فقه اللغة المقارن** . دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية 1978.

14- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل . **الأصول في النحو** . تحقيق . د. عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة 1999.

15- سيبويه ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب** . تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1983.

16- الصالح د. صبحي. **دراسات في فقه اللغة** ، بيروت 1983 .

17- ضيف ، د. شوقي . **تيسيرات لغوية** ، عالم الكتب .بلا تاريخ

18- ابن عقيل ، بهاء الدين بن عقيل ، **شرح ابن عقيل** . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .ط14، 1964.

19- الغلاييني ، الشيخ مصطفى ، **جامع الدروس العربية** ، المكتبة العصرية 2002 .

20- فليش ، هنري . **العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي** ، تحقيق وتعريب: ، د. عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب 1997 .

21- كثيّر عزة، **ديوان كثيّر**. شرح عدنان زكي درويش ، دار صادر بيروت .بلا تاريخ

22- المبرد – محمد بن يزيد، **المقتضب**. تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت بلا تاريخ .

23- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ط5 ، 1975

24- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر بيروت.بلا تاريخ.

25- موسكاني . سباتي نو ، **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن** ، ترجمة ، د. مهدي المخزومي ود . عبد الجبار المطلبي ، عالم الكتب الطبعة الأولى 1993 .

26- ابن هشام، أبو محمد عبدا لله بن جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية 1949.

27- الورّاق. أبو الحسن محمد بن عبد الله، **علل النحو**. تحقيق: محمود محمد محمود نصار دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى.

28 – ابن يعيش، يعيش، **شرح المفصل**، بيروت.